كتاب الامتاع والمؤانسة

حول نقد الأب أنستاس الكرملي

للأستاذ محمود البشبيشي

قرأت ما كتبه العلامة الأب أنستاس فى « الرسالة » الغراء ناقداً طبعة كتاب الإمتاع والمؤانسة لأبى حيان التوحيدى ، وقد دفعنى حب الإنصاف والغيرة على الحق والرغبة فى تمحيص المسائل اللغوية إلى كتابة هذه الكلمات مخالفاً فيها الأب أنستاس فى بعض ما أورده من النقدات ؛ ويقينى أنه لا يضيق صدراً بها ، فهو من رجال البحث الذين لا يبغون من وراء بحثهم إلا الحقيقة وحدها :

١ — رسم الحروف :

خطَّأ الأب أنستاس كتابة (رءوساً . يبدءوا . مشئوم) بصورتها الحاضرة ، ورأى أن الصواب أن تكتب هكذا : (رؤوساً — يبدأوا — مشؤوم) والقاعدة المأثورة تنص على أن (كل همزة بعدها حرف مدّ من جنس حركتها ترسم مفردة كما فى (رءوس ويبدءوا) أو على نبرة إذا لم يمكن فصل ما بعدها عما قبلها كما فى (مشئوم) . وهذا ثابت فى كتب الإملاء (رسم الحروف) ، وقد يكون فيها رأى آخر ، ولكن صحة رسمها على الصورة التى خطأها أمر لا شك فيه

٢ — اللغة

خطَّأ قولهم (نعم وكرامة) ورأى أن الصواب أن يقال : (حياً وكرامة) والعبارتان صحيحتان ، ولكن الجهة منفكة كما يقولون ؛ فقد ورد فى المحيط (أفعلُ هذا وكرامةً لك) ، وفى الأساس كذلك على معنى (وأكرمك إكراماً) فالكرامة هنا مصدر ، وفى قولهم (حياً وكرامة) اسم ذات ؛ فكل منهما فى موضعها صحيحة

٣ — الصرف :

خطَّأ (المسكَن) بفتح الكاف ورأى أن الصواب الكسر مع أن القياس الفتح والمحيط والمصباح ينصان على جواز الفتح

إن مجهودنا العصبي محدود بقدر ، فإذا نحن لم نحسن التصرف فيه ونضعه فى موضعه الذى يجدى ظهر عجزنا عما خلقنا قادرين عليه . وما استنفاد هذا المجهود فى صراع الرغائب إلا كذلك الجيش الذى اقتتل أفراده قبل منازلة العدو فأبيد بأيديه ، والفارق هنا أن قتال الرغائب لا يزول ولا يفتر وإنما تزيده الأيام حدة وشدة ، ويختلف مصير المصاب به باختلاف قوة احتماله لهذا العبء الثقيل .

والرغبة لا تقتل مهما استطال زمن جهادها وجلادها فى سبيل استعلائها على أخواتها من الرغائب ، ولا يدركها الفناء مهما امتد بها عهد المكوث فى باطن النفس ، حيث لا يصل وعى ولا شعور ، وإنما تبقى فى القاع تفعل فيما فيه وتنفعل به ، حتى تنفجر من النفس فتثور وتظهر بأعراض قد تصل إلى حد الجنون ، أو تحتال على الوعى ، بالرمز تارة وبالظهر مرة أخرى ، وتخدعه عن نفسه وتظهر فيه

كل أولئك يفصح لنا عن مدى صراعنا ، ويبعث فينا الرغبة فى الوقوف على تطورات هذا الصراع وما يستخدم فيه من معدات النزال والقتال ، ويود كل امرئ لو يعجل ببدأ المركة الفاصلة ، وانتصار التفريج فيها على القمع والإرهاب

ونشير إلى أن لنا من صراع الرغائب فى عقلنا الواعى مثالاً متناهياً فى الصغر قد يفصح — ولو من طرف خفى — عن هول المعارك التى تدور فى منطقة العقل غير الواعى ، وتلقى خافت النور على مالها من مركز ثقل دائم فيما ندرك وما نترك . وفى الواقع أن الرغائب المتناقضة لا يندر وجودها فى ساحة العقل الشاعر ، فقد تتنازعنا الرغبة فى الراحة وفى الاستمرار على المطالعة ، ونقف لحظة قد تطول وقد تقصر بين هاتين الرغبتين حتى تتغلب الواحدة على الأخرى فنجيب تلك دون هذه ؛ غير أن الشأن فى صراع العقل الباطن يصل إلى مدى يضيق عن تصوره خيال الشاعر العبقرى ؛ ونحن بعد ذلك لا ندرى من أمره شيئاً إلا من أوتى حظاً غير قليل من علم النفس الحديث

عبد العظيم

والكسر معاً . وخطأ ضبط الدال الأولى من (جُدد) جمع جديد بالفتح والقياس يساعده ولكن ورد فى المصباح ص ٩٥٩ الطبعة السادسة لسنة ١٩٢٥ بالمطبعة الأميرية بالقاهرة قوله : (بعض بنى تميم يخفف الجمع فى نحو سُرُر وذُلُل بفتح العين (الحرف الثانى) وطَرَدَ بعض الأئمة ذلك فى الصفات فيقال : (ثياب جُدَد) . ولا أدعى أن الفتح كثير ، ولكنى أراه وجهاً أقره بعض الأئمة للتخفيف ونطق به من يوثق بعربيتهم فالتخطئة المطلقة هى محل الخلاف

٤ — الرواية

خطأ رواية بعض أبيات لأعشى باهلة فى رثاء أخيه المنتشر فقال ما معناه : الصواب أن يقال : (أحوى نوءها المطر) بدل (أخطا نوءها المطر) وأن يقال : (لا يضعف الأمر) بدل (لا يصعب الأمر ...) ولتمام الإيضاح نورد البيتين كما أوردها الشيخ حمزة فتح الله فى المواهب الفتحية (الجزء الثانى) ونصهما :

ينهى امرأً لا تغب الحىَّ جفنته
إذا الكواكب أخطا نوءها المطر

لا يُصعِب الأمرَ إلا ريث يركبه
وكل أمر سوى الفحشاء يأتمر

وظاهر من سياق الكلام أن رواية المواهب صحيحة وقد أخذ بها الناشران وإن المعنى عليها لا غبار عليه ؛ وإذا فلا معنى لهذه التخطئة

٥ — النحو

لايزال الأب أنستاس مصمما على وجوب جمع (أفعل وفعلاء) إذا كانا وصفين على (فُعْل) ولهذا خطأ قول الناشرين (حجارة ملساء) وأوجب أن يقال (حجارة مُلس) . ولنا أن نطلب إلى حضرته نشر خلاصة رأيه الذى أوده فى (مجلة المجمع العربى) ليمكن أن يبحث فى رويه . ونحن مع تسليمنا بأن هاتين الصيغتين لم تردا فى الفصيح إلا مجموعتين على (فُعْل) نستطيع أن نحكم بجواز استعمال الوصف بهما مفرداً قياساً على قولهم : « إن الجمع بمعنى الجماعة فيجوز وصفه بالمفرد » ولذلك شواهد لا تحصى ، والأصل عدم المنع إلا بنص قاطع ؛ فهل عند الأب أنستاس ذلك النص ؟

إنى لأذكر ما دار بينه وبين الدكتور زكى مبارك حول هذا الموضوع فى مجلة (أبولو) وأعلم رأى الأستاذ الجليل الشيخ عبد القادر المغربى فى تخريج عبارة أبى العباس التى وردت فى (الكامل) وتمسك بها الأب أنستاس ، ولكنى أرجو أن يزيد الرأى إيضاحاً ، والحقيقة بنت البحث .

وخطأ الأب أنستاس هذه العبارة من الاستقصات الأربع جارياً على أن (الاستقصى) مذكر فيجب تأنيث العدد بالتاء خضوعاً للقاعدة المشهورة (تذكير العدد مع المؤنث وتأنيثه مع المذكر) . وهنا أكتفى بإيراد نص عبارة توارد عليها (الصبان والخضرى) فى باب العدد وهى :

(محل وجوب هذه القاعدة إذا ذكر المعدود بعد اسم العدد ، فلو قُدِّم وجعل اسم العدد صفةً له جاز إجراؤها وتركها كما لو حذف . تقول مسائل تسع ورجال تسعة وبالعكس كما نقله النووى عن النحاة) ، ثم يقول الشيخان فاحفظها فإنها عزيزة النقل

وبعد فإنى من المقرين للأب أنستاس بسعة العلم وغزارة الفضل .

(المنصورة) محمود البشبيشى

الاثنين القادم

سجل تجارى ٢٩٧٣